

البحث العلمي كركيزة لنشر وتطوير الصناعة المالية الإسلامية

- دراسة حالة بعض مراكز البحث الإسلامية -

Scientific research as a pillar for the dissemination and development of the Islamic financial industry - A case study of some Islamic research centers -

د. زغلامي مريم

جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر -

Meriem.zoghلامي@univ-tebessa.dz

د. فضيلة بوطورة *

جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر -

Fadila.boutora@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/15

تاريخ القبول: 2021/10/06

تاريخ الاستلام: 2021/06/15

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول البحث العلمي كركيزة لنشر وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، من خلال الوقوف على إنشاز مراكز التعليم والبحث والتدريب في مجال المالية الإسلامية عالميا، ومختلف مواضيع الملتقيات العلمية الإسلامية التي تسعى إلى نشر وتعميق هذه الصناعة من خلال إبراز التجارب الرائدة في المجال، كما تطرقت الدراسة إلى بعض مراكز البحث العلمي الإسلامية والتي تنشط في دول إسلامية ومحاولة عرض بعض نشاطاتها العلمية التي تسعى من خلالها إلى الرقي بالعمل المالي الإسلامي. الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الصناعة المالية الإسلامية، مراكز البحث الإسلامية.

تصنيف JEL: O3;I22; I25.

Abstract: his study aims to shed light on the scientific research as a pillar for the dissemination and development of the Islamic financial industry, by standing on the deployment of centers of education, research and training in the field of Islamic finance globally, and various topics of Islamic scientific forums that seek to spread and deepen the industry by highlighting the leading experiences in the field The study also touched upon some Islamic scientific research centers which are active in Islamic countries and try to show some of their scientific activities through which they seek to promote Islamic

Keywords: Scientific Research, Islamic Financial Industry, Islamic Research Center.

Jel Classification Codes: O3;I22; I25.

I. تمهيد:

لاطالما شكل البحث العلمي ركيزة أساسية لتطور الصناعات المختلفة، فكلما زاد الإهتمام العلمي وعدد الباحثين في قطاع ما إنعكس ذلك إيجاباً على المردود الكمي والنوعي لهذا القطاع، وهو الحال على مستوى الصناعة المالية الإسلامية التي عرفت أصولها تنامياً واسعاً وانتشاراً معتبراً على المستوى العالمي، تزامناً مع زيادة الإهتمام الأكاديمي بالتعليم والبحث العلمي في مجال المالية الإسلامية في مختلف دول العالم سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، فضلاً عن إهتمام مختلف الهيئات الدولية بالتأصيل النظري والتطبيق العملي الذي يحكم مختلف الآليات التمويلية الإسلامية.

وإن نجاح الصناعة الإسلامية في بلوغ أهدافها التنموية الإقتصادية والإجتماعية يعتمد بدرجة كبيرة على الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي لإرتباطهما بمدى نشر ثقافة التمويل الإسلامي مما يدعم عمق وانتشار هذه الصناعة ويحول دون خروجها عن القاعدة الحاكمة لها من خلال التأهيل والتدريب السليمين للعنصر البشري القائم على تسير المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تقليل ومنع التطبيق غير السليم لمختلف هذه الآليات، فضلاً عن دعم جانب الابتكار المالي الإسلامي من خلال البحث في حلول عملية لمختلف المشكلات التمويلية للمجتمعات من منظور إسلامي، مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع البحث العلمي في المالية الإسلامية؟ وكيف تساهم مراكز البحث العلمي في تطوير هذه الصناعة؟

- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من منطلق أن يُعتبر البحث العلمي من أسس النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فهو جهد منظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف إلى صناعة الحياة وتحقيق التطور والنهضة أو العمران وبناء المستقبل الأفضل. فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل، من أهمها: رعايتها واهتمامها بالبحث العلمي وتطبيقاته. ومن هنا فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الإهتمام بمؤسساته وأدواته وعلى رأسها الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، سواء الحكومية منها أو الخاصة، لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية عموماً، والعربية خصوصاً. كما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ظاهرة عالمية وفاعلاً أساسياً في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة للدول، وخاصة في المجتمع الغربي. كما أنها أصبحت تشكل إحدى الظواهر الأساسية للتغيير الحضاري والإنتاج الفكري والبحث العلمي.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- استعراض أهمية البحث العلمي في المالية الإسلامية من خلال بعض مراكز البحث الإسلامية.
- الوقوف على أهم مؤشرات البحث العلمي في المالية الإسلامية على المستوى العالمي.
- منهج الدراسة: نظراً لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك كلما دعت الحاجة البحثية لذلك، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال الاستعانة ببعض تجارب مراكز البحث الإسلامية.

- مصطلحات الدراسة: يمكن إيجازها في ما يلي:

أ. تعريف البحث العلمي: يعتبر البحث العلمي هو الطريق الوحيد لتحقيق المعرفة والتقدم الكبير في الاكتشافات من خلال الاعتماد على الطرق العلمية الصحيحة والمنظمة والموضوعية. حيث يعرف البحث العلمي على أنه " نشاط ابداعي مرتبط بالواقع، يهدف إلى إيجاد حلول، أو تفسير الأحداث كمحاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وعرضها عرضاً متكاملاً، لكي تساهم في حل المشكلات التي يهدف إليها البحث العلمي إلى معالجتها". (الغرام، 25-27 أبريل 2014، ص 79) ويعرف أيضاً على أنه "عمل منظم يبحث عن العلاقات المتبادلة بين الظواهر والأحداث والمتغيرات المختلفة، وذلك من خلال فكر وجهد علمي ذي طبيعة منهجية، يهدف إلى اكتشاف معارف جديدة، والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق والمتغيرات المختلفة التي تهم الإنسان في شتى المجالات، وكذا إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهه، واكتشاف الحقائق من خلال تحليل المعلومات الدقيقة والشواهد المتاحة والأدلة والحقائق في إطار قوانين عامة لها مناهجها الواضحة؛ فالبحث العلمي وسيلة لتحقيق الأهداف بطريقة منظمة وليس غاية في حد ذاته". (السيد، 2013، ص 6)

ب. المؤشرات العالمية لتقييم البحث العلمي: هناك عدة مؤشرات تم وضعها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، لأجل تقييم البحث العلمي في مختلف دول العالم، ومن أهمها: (آخرون، جانفي 2017، ص 34)

- معدل الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي.

- النشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية.

- أعداد المشتغلين بالبحث العلمي والتطوير.

- براءات الاختراع.

ج. مفهوم مراكز الفكر والدراسات: عموماً، مراكز الفكر والدراسات Think Tanks هي مراكز للبحث العلمي والتعليم، ولكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، ولكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، وهي لا تقدم مساقات دراسية، ولكن هي تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات. وهي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية Smattering of expertise في كل المجالات ولكن تركز بشكل معمق Preeminently في قضايا أساسية في السياسات العامة. كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة Foundations لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلاً للبحث العلمي، بدلاً من ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها من المصادر. ومراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج Product وهي الأبحاث، وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضاً هي ليست مشابهة لجماعات المصالح Interest Groups، حيث أن هدفها الرئيس هو البحث والدراسات، وليس الضغط والنفوذ، بالرغم أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً. وبالإضافة فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة أو المجتمع، وتحاول أن تكون مشاركاً بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة. ويعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات

العالمي، مراكز الأبحاث والدراسات بأنها: مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة. وتعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث والدراسات بلغة مفهومة، وموثوقة وسهلة الوصول لصناع القرار والرأي العام. (الأسعد، العدد جانفي 2012، ص5).

د. مفهوم التمويل الاسلامي: يشمل أنشطة الموارد البشرية التي تهدف إلى تحقيق معاملات تجارية ومالية واستثمارات اقتصادية، من خلال مزيج متكامل من الموارد المتاحة، ويقوم على مجموعة من المبادئ والأسس والقيم التي تفرضها الشريعة الإسلامية، من أجل تقديم منتجات وخدمات مالية تحقق المنفعة المشتركة بين المتعاملين لتلبية احتياجاتهم في ظل قواعد ومبادئ النموذج الإسلامي في المعاملات. (المغربي، 2004، ص 21).

- خطة الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى المحاور التالية:

أولاً. مؤشرات البحث العلمي في المالية الإسلامية على المستوى العالمي؛

ثانياً. مساهمة مراكز بحث التمويل الإسلامي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

أولاً: مؤشرات البحث العلمي في المالية الإسلامية على المستوى العالمي

مع نهاية سنة 2019 بلغ حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي 2.88 ترليون دولار أمريكي بمعدل نمو قدر ب 14%، موزعة على 1526 مؤسسة مالية إسلامية مصرفية وغير مصرفية منها ما يقارب 69% أصول الصيرفة الإسلامية، 19% أصول الصكوك، 5% أصول صناديق الإستثمار، و2% أصول صناعة التكافل الإسلامي، ويعتبر كل من الإقتصاد الإيراني الماليزي والسعودي من أهم الإقتصاديات الرائدة في هذه الصناعة حيث تستحوذ مجتمعة على 66% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي العالمية خلال سنة 2019. ويكتسي البحث العلمي أهمية بالغة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال التعريف ونشر الثقافة المالية الإسلامية من خلال ما تقدمه من برامج تبرز من خلالها التجارب العملية الناجحة للصناعة المالية الإسلامية، وإيجابيات هذه التجارب وسلبياتها، فضلاً عن وتدريب العنصر البشري وتأهيله لتسيير مختلف المعاملات المالية الإسلامية وضمان صحتها وسلامتها الشرعية والإقتصادية، مما يدعم تطوير العمل المالي الإسلامي وانتشار استخدامه.

1. مؤشر المعرفة

يعكس مؤشر المعرفة مدى عمق وكفاءة الصناعة المالية الإسلامية ويمكن التعبير عنه بالتعليم والبحث في التمويل الإسلامي، مما ينعكس على مستوى تكوين وتأهيل وتطوير الكادر البشري المسؤول الأول على نجاح مختلف عمليات التمويل الإسلامي، خاصة في البلدان غير الإسلامية المهتمة بحيازة أصول تمويلية إسلامية على غرار دول أوروبا وجنوب إفريقيا ودول آسيا وأمريكا، أين يستلزم إدارة وتسيير وتداول مختلف الأصول المالية الإسلامية تكويناً قاعدياً في الأسس الشرعية التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية.

1.1 التمويل الإسلامي والتعليم

ان نجاح الجزء العملي التطبيقي يعتمد بدرجة أساسية على التمكن من الجزء النظري، فالتعليم في التمويل الإسلامي يكتسي أهمية بالغة للتعريف بمختلف مبادئ التمويل الإسلامي وضوابطه، خاصة عندما يتعلق الأمر باستقطاب التمويل الإسلامي في بيئة إقتصادية ربوية سواء كانت في دول إسلامية أو غير إسلامية، ومع نهاية سنة 2019 بلغت الجهات المانحة لدروس ومقررات في التمويل الإسلامي 972 مؤسسة رسمية على المستوى العالمي، كما بلغ عدد الجهات المانحة لدرجة في التمويل الإسلامي 379 مؤسسة، أين تتنوع هذه الدرجات بين شهادة بكالوريا وماستر أكاديمي ومهني، ويوضح الجدول رقم (01) ترتيب أكبر خمسة دول توفر خدمة التعليم في التمويل الإسلامي خلال سنة 2019.

الجدول رقم (01): ترتيب أكبر خمسة دول مانحة للتعليم في التمويل الإسلامي خلال سنة 2019

الدول	عدد الجهات المانحة لدروس التمويل الإسلامي	الجهات المانحة لدرجات في التمويل الإسلامي
إندونيسيا	347	178
ماليزيا	65	35
بريطانيا	55	19
الإمارات	52	12
باكستان	45	19

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2020 الصادر عن

Thomson Reuters على الرابط الإلكتروني: [https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-](https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf)

[Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf](https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إندونيسيا أول الدول التي توفر خدمة التعليم في التمويل الإسلامي ينتهي بتحصيل شهادة عادة ما تكون جامعية وهو ما يتماشى مع خطة إندونيسيا والتي تهدف إلى تعميق الصناعة المالية الإسلامية في جهازها المصرفي، ثم تأتي ماليزيا كثاني إقتصاد يهتم بالجانب المعرفي ويعتمد إلى توفيره من أجل تعميق الصناعة المالية الإسلامية في الإقتصاد الماليزي مما يدعم القدرة على الابتكار المالي وإستحداث أدوات مالية جديدة في إطار الهندسة المالية الإسلامية لمواكبة الإحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الإقتصاد، ثم بريطانيا في الترتيب الثالث ب 55 جهة مانحة لخدمة التعليم في التمويل الإسلامي و19 جهة مانحة لدرجة في التمويل الإسلامي أين تعد بريطانيا الدولة الرائدة في المالية الإسلامية في أوروبا حيث تعتمد هذه الأخيرة بصفة عامة على التعليم كوسيلة لتوسيع الصناعة المالية الإسلامية وإستقطاب المزيد من الأصول المالية الإسلامية، وتعد الجامعات البريطانية من أكفأ الجامعات المانحة لدرجة ماستر ودكتوراه في التمويل الإسلامي والتي تستقطب الباحثين من جميع انحاء العالم، ثم نجد الإمارات العربية المتحدة ب 52 جهة تعليمية للتمويل

الإسلامي و12 جهة مانحة لدرجة علمية، وباكستان ب 45 جهة تعليمية مما يعكس الاهتمام الكبير لتطوير الصناعة المالية الإسلامية انطلاقاً من التمكن من التأسيس النظري الذي يضبط المعاملات المالية الإسلامية ويعمل على تحقيق سلامة في التطبيق العملي يدعم تحقيق الكفاءة التمويلية للنظام التمويلي الإسلامي ويعزز من دوره في تطوير الاقتصاد.

2.1 البحث العلمي في التمويل الإسلامي

لأطالما شكلت مراكز البحث والباحثين مصدر أساسي لتطوير مختلف الصناعات وهو الحال على مستوى صناعة التمويل الإسلامي فالبحث العلمي في هذا المجال يسهم بدرجة كبيرة في نشر الوعي بمختلف أساسيات التمويل الإسلامي ومبادئه، ويرمي إلى إستحداث أدوات تمويلية في إطار ما يسعى بالهندسة المالية الإسلامية، كما نجد أن المؤسسات المالية الإسلامية وجدت نفسها أمام حتمية دعم التعليم والبحث العلمي في المالية الإسلامية كوسيلة لدعم نجاحها، ففي خلال الفترة 2017-2019 تم إنتاج 2566 ورقة بحثية تناولت موضوع التمويل الإسلامي ويوضح الجدول رقم (02) أهم خمسة دول ناشرة لأبحاث تناولت موضوع التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (02): ترتيب أكبر خمسة دول تنشر أبحاث في التمويل الإسلامي خلال سنة 2019

الدول	عدد الأبحاث المنشورة
ماليزيا	475
اندونيسيا	460
باكستان	114
نيجيريا	56
بنغلاداش	56

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2020 الصادر عن

Thomson Reuters على الموقع الإلكتروني: [https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-](https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf)

[Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf](https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFI%20Report%2020201607502893_2100.pdf)

من خلال الدول أعلاه يتضح تصدر ماليزيا الدول التي تهتم بنشر أبحاث في مواضيع التمويل الإسلامي بإجمالي 475 ورقة بحثية خلال سنة 2019، ثم تلتها اندونيسيا ب 460 ورقة بحثية منشورة، ثم باكستان ب 114 ورقة ونيجيريا ب 56 ورقة وبنغلاداش ب 56 ورقة بحثية، وتتنوع هذه الأوراق البحثية حسب مواضيع التمويل الإسلامي خلال سنة 2019 كما يلي: 700 ورقة بحثية تناولت مواضيع الصيرفة الإسلامية، 219 ورقة بحثية تناولت مواضيع الصكوك الإسلامية، بينما حازت صناعة التكافل على 140 ورقة والتمويل المسؤول إجتماعيا على 576 ورقة والتمويل الإسلامي بصفة عامة على 581 ورقة بحثية.

2. الوعي بأساسيات التمويل الإسلامي

يلعب الدور الإعلامي أهمية بالغة في تعزيز ونشر الوعي بأساسيات التمويل الإسلامي وأهميته التمويلية والاستثمارية عبر عرض أبرز التجارب التي إتخذت من التمويل الإسلامي بديل شرعي في تمويل النشاط الإقتصادي، وتحليل هذه التجارب للوقوف على مقومات نجاحها وعوائقها والنتائج التي توصلت إليها، ففي

خلال سنة 2019 تم تنظيم 463 حدث علمي في المالية الإسلامية موزعة على 53 دولة إسلامية وغير إسلامية منها 143 ملتقى علمي منه 75 ملتقى تناول التمويل الإسلامي بشكل عام، و 08 ملتقيات تناولت الصيرفة الإسلامية، كما تناول 11 ملتقى الأسواق المالية الإسلامية، و 5 ملتقيات الحوكمة الشرعية بينما تناول 13 ملتقى مواضيع التمويل الإسلامي المسؤول اجتماعيا و 5 ملتقيات مواضيع صناعة التكافل.

كما سجلت سنة 2019 حوالي 320 مؤتمر علمي تناول مواضيع مختلفة حول التمويل الإسلامي ودوره التنموي، أين حازت الصيرفة الإسلامية إهتمام بالغ من طرف الباحثين بإجمالي 58 مؤتمر، كما يوضح الجدول رقم (03) رصيد أكبر دول أحييت تظاهرات علمية تتناول مواضيع التمويل الإسلامي سواء كانت ملتقيات أو مؤتمرات تسهم بشكل كبير في نشر المعلومات والإحصائيات التي تمكن من الوقوف على نجاح تجارب التمويل الإسلامي المنتشرة عالميا من عدمها، كما تعطي طرق وحلول تسهم في ان تجد الصناعة المالية الإسلامية سبيلا نحو تطوير الإقتصاديات الإسلامية ذات الأداء المنخفض.

الجدول رقم (03): توزيع إجمالي المؤتمرات والأخبار الخاصة بالتمويل الإسلامي خلال سنة 2019

الدول	عدد الملتقيات	عدد المؤتمرات	عدد الأخبار (تقارير ومنشورات)
ماليزيا	24	66	1881
باكستان	-	26	1735
اندونيسيا	17	93	-
الإمارات	10	15	2325
بريطانيا	10	-	-
تركيا	08	-	-
أمريكا	-	14	-
السعودية	-	-	2150

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2020 الصادر عن

Thomson Reuters على الموقع الإلكتروني: <https://icd-ps.org/uploads/files/ICD->

Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الدول المهتمة بالتعليم والبحث العلمي في مجال الصناعة المالية الإسلامية هي نفسها مجموعة الدول التي تعمل على تنظيم لقاءات علمية ونشر أخبار حول واقع تطور التمويل الإسلامي بمختلف فروع وعلى رأسها نجد ماليزيا التي تعمل على نشر تفاصيل تطور التمويل الإسلامي من خلال بنكها المركزي في إطار تعزيز الوعي والإفصاح التام للمؤشرات المالية الإسلامية، ثم نجد اندونيسيا كأهم اقتصاد يعمل على نشر الوعي في مجال المالية الإسلامية من خلال تنظيم لقاءات علمية توزعت بين 17 ملتقى و 93 مؤتمر خلال سنة 2019، كما نجد أن الإمارات من أهم الدول العربية التي تدعم نشر الوعي في مجال المالية

الإسلامية فقد تراوحت اللقاءات العلمية المنظمة في الإمارات خلال سنة 2019 بين 10 ملتقيات و15 مؤتمر علمي كما تم نشر 2325 خبر خاص بالمالية الإسلامية تنوع بين منشورات إحصائية وتقارير سنوية.

ثانياً. مساهمة مراكز بحث التمويل الإسلامي في دعم عمق الصناعة المالية الإسلامية

مع نهاية سنة 2019 بلغ حجم عدد الدول التي تحوز على أصول تمويلية إسلامية سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية 131 دولة موزعة في كافة أنحاء العالم (التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2017 الصادر عن Thomson Reuters)، حيث نجد نسبة كبيرة من هذه الدول هي دول إسلامية يتركز فيها مجموعة من مراكز بحث التمويل الإسلامي تعمل على نشر ثقافة التمويل الإسلامي ودعم التعليم والبحث العلمي في سبيل تطوير هذه الصناعة، وفيما يلي أهم هذه المراكز الدولية الإسلامية:

1. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب هو أحد الكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويمثل الوحدة التنظيمية الرئيسة في مجموعة البنك المنوط بها إجراء الأبحاث في مجال التمويل الإسلامي، وتقديم الدورات التدريبية والمعلومات والخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية ضمن الكيانات التابعة للمجموعة والدول الأعضاء لدى مجموعة البنك.

ويضطلع المعهد بمسؤوليته تجاه إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية في مجال التمويل الإسلامي بهدف تعزيز التطبيق العملي لها، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء لدى مجموعة البنك والمنظمات الشريكة الأخرى. كما يضطلع المعهد أيضاً بمسؤوليته تجاه تعزيز تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بشكل يتسم بالديناميكية والشمولية، ويدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. وقد عُهد إلى المعهد بمهمة تطوير قدرات الكوادر العاملة في أنشطة تطوير المالية الإسلامية لدى الدول الأعضاء في مجموعة البنك، إن الدور الريادي الذي يقوم به المعهد بوصفه مركز التنسيق في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجميع المسائل المتعلقة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي يحتم اضطلاعاً بإجراء البحوث، وحوار السياسات، والتدريب، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية، وتطوير المنتجات المالية الإسلامية؛ بالإضافة إلى العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (مثل مؤسسات البنية التحتية في مجال المالية الإسلامية) لدعم وتعزيز تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)

1.1 البحث العلمي في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

يجري المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البحوث بنوعها الأساسية والتطبيقية بهدف تطوير نماذج وأساليب لتطبيق الشريعة في مجالات الاقتصاد والصرافة والتمويل. وتتميز بحوث المعهد بتركيزها على توسيع آفاق علمي الاقتصاد والتمويل الإسلامي من خلال صناعة المعرفة ونشرها؛ وتشجيع التواصل بين المهنيين من داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخارجها من خلال عقد الملتقيات العلمية وورش العمل واجتماعات المائدة المستديرة؛ وإعداد أوراق السياسات التي يمكن أن تعزز حوار السياسات؛ وتطوير المواد التعليمية والحقائب التدريبية.

وتشمل آليات البحث ما يلي: البحوث الداخلية؛ والمنح البحثية؛ والمؤتمرات والندوات؛ وورش العمل واجتماعات المائدة المستديرة؛ والكتب والمقالات ووقائع المؤتمرات؛ والمقالات الصحفية؛ وأوراق العمل؛ وأوراق السياسات؛

والمجلة الدورية المعنونة بـ(الدراسات الاقتصادية الإسلامية) التي يصدرها المعهد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية؛ وسلسلة محاضرات العلماء البارزين؛ وغيرها من الآليات.

2.1 موضوعات البحث العلمي للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

تعكس موضوعات أبحاث المعهد مدى اهتمامه بمجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، إذ إنها جميعاً موجهة نحو تحقيق (رؤية البنك الإسلامي للتنمية) بأن يصبح مؤسسة مالية متعددة الأطراف مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن بين السمات الفريدة التي تتميز بها شعبة البحوث تنوع قضايا الاقتصاد والتمويل الإسلامي في برنامجها، إذ تجرى بعض البحوث في الموضوع الواحد، وبعضها الآخر عبر مواضيع عديدة. ويتم ذلك بالتعاون مع باحثين في إدارات أخرى من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومع باحثين لدى الجامعات والمؤسسات البحثية في جميع أنحاء العالم، ومع متعاونين في الدول الأعضاء التي يركز عليها عمل الشعبة، وتندرج مواضيع البحث تحت إحدى المجموعات البحثية التالية: (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)

- المؤسسات المالية الإسلامية وتطوير القطاع المالي؛
- تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛
- الاستقرار المالي وإدارة المخاطر؛
- التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء لدى منظمة التعاون الإسلامي؛
- التنمية البشرية في ضوء مقاصد الشريعة.

2. معهد الاقتصاد الإسلامي

كان المعهد عبارة عن مركز أبحاث لمدة 37 عاماً، وقد سعى خلالها على جمع شتات الكتابات والتجارب في مجال الاقتصاد الإسلامي لتعميق النظرية وتأسيس تطبيقاتها على أرض الواقع باعتباره أول مركز أبحاث تأسس في هذا المجال عام 1397هـ (1977م)، وقد كان من محور اهتمامه حتى الآن العمل على تكوين جيل ثاني من الباحثين والرواد قادر على إكمال المسيرة العلمية دون توقف بإذن الله تعالى. وعندما تحول إلى معهد في نهاية عام 1432هـ (2011م) أضاف إلى محاور عمله محورين رئيسيين محور التعليم ومحور التدريب، إضافة إلى التوسع في خدمة المجتمع وتعزيز الشراكات وتطويرها محلياً ودولياً، كل ذلك للإسهام في بناء فكر ونظام اقتصادي عالمي يحقق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للبشرية.

يعمل معهد الاقتصاد الإسلامي في أربعة محاور رئيسية هي: البحث العلمي، والتعليم العالي، والتدريب والتأهيل، والتعاون الدولي، وذلك منذ تحوله من مركز بحثي إلى معهد عالي في عام 1433هـ (2012م). ونجد أن محور البحث العلمي لا زال يتبوأ المكانة الأساسية في عمل الباحثين، حسب ما خطط له. وساعد على ذلك أن البرامج التعليمية بالمعهد تقتصر على الدراسات العليا، يقدم المعهد برنامجاً واحداً في مرحلة الماجستير "التمويل الإسلامي للتنفيذيين". وقد حظي هذا العام ببرامج تدريبية لتأهيل الكوادر الوطنية لسوق العمل، ويمكن إيجاز أهم الإنجازات العلمية لمعهد الاقتصاد الإسلامي: (المعهد الاقتصادي الإسلامي)

- نشر 59 عملاً علمياً بمجلات علمية أو بدور نشر مختلفة؛

- المشاركة بـ 16 ورقة علمية في 16 مؤتمر في عشر مدن حول العالم؛
- تنظيم 12 لقاءً علمياً في جدة وباريس ومديد؛
- تنظيم 22 حوار علمي في جدة؛
- تدريس 45 طالب في مرحلة الماجستير؛
- تدريب وتأهيل 69 طالباً و26 مديراً؛
- ترجمة كتابين إلى اللغة الأسبانية.

3. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية تأسست عام 2001 بموجب مرسوم ملكي من حكومة مملكة البحرين، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهو عضواً تابعاً لمنظمة التعاون الإسلامي ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية. حيث الأخرى ذات الإهتمام والأهداف المشتركة، يضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات والبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية. (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية)

ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة للأعضاء، ويؤطر عمل الأمانة العامة للمجلس مجموعة من القيم الأساسية، وهي قيم شاملة تنطبق على جميع أعمال الأمانة العامة وعلى كل عضو فيها، وخلال سنة 2014 بدأ المجلس العام بصياغة خطته الإستراتيجية الأولى 2015-2018 والتي تمحورت حول: الترويج للمالية الإسلامية وتسهيل عوامل نموها، تعزيز التعاون بين دول الأعضاء وغيرهم من المؤسسات الأخرى المهتمة، إقليمياً ودولياً، بهدف تبادل أفضل الممارسات، تعزيز الإنماء والتطور الإقتصادي من خلال التركيز على القيمة المضافة للمالية الإسلامية، وخلال الفترة الممتدة

4. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بدأت فكرة إنشاء المركز بتبرع كريم من سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل قدم إلى كلية التجارة جامعة الأزهر في صورة تخصيص 20000 عشرين ألف جنيه، في شكل جوائز سنوية تشجيعية تمنح لأفضل البحوث والدراسات التجارية الإسلامية، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء وحدة تنظيمية تلحق بكلية التجارة جامعة الأزهر سميت حينها مركز الأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية، وحينما انتقلت الكلية من مبناها في المقر القديم لجامعة الأزهر بحى الدّراسة إلى المبنى الجديد للجامعة في مدينة نصر قدمت الجامعة قطعة أرض مميزة لإقامة مبنى مستقل للمركز. وتكريماً لسعادة الشيخ صالح عبد الله كامل الذى تبرع بإقامة المبنى وتأييده، صدر القرار الوزاري رقم (138) لسنة 1982م بإطلاق اسم سيادته على المركز ليكون «مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث

والدراسات التجارية الإسلامية»، ثم عدل الاسم عام 1992م إلى «مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي» ومنذ عام 1990م أصبح المركز تابعاً للجامعة بدلاً من كلية التجارة بموجب قرار مجلس إدارة المركز بجلسته رقم (6) بتاريخ 15 مايو 1990م. (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي)

1.4 أهداف المركز ووسائل تحقيقها

إن الهدف الرئيس للمركز هو العمل على نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي، وتأهيل الكوادر المطلوبة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، وتكوين قاعدة معلومات تتعامل حول الاقتصاد الإسلامي، والإسهام في علاج المشكلات الاقتصادية من منظور إسلامي، ويتبع المركز لتحقيق هذه الأهداف عدة أساليب منها: (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي)

2.4 عقد لقاءات علمية دورية متمثلة في:

- محاضرات عامة دورية لكبار العلماء والخبراء؛
- مؤتمرات دولية، بواقع مؤتمر كل سنة على الأقل ولمدة ثلاثة أو أربعة أيام؛
- ندوات محلية، بواقع ثلاث ندوات كل سنة على الأقل ولمدة يوم أو اثنين؛
- المنتدى الاقتصادي: وهو لقاء على قصير لمناقشة إحدى القضايا الاقتصادية المعاصرة ويعقد بواقع 4 منتديات سنوياً.

- الحلقات النقاشية: وهي لقاء على يعقد دورياً لمناقشة إحدى القضايا العلمية أو التطبيقية.

3.4 عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية، باستمرار على مدار العام في مجالات متعددة منها

- دورات مستمرة في الكمبيوتر؛
- دورات مستمرة في اللغة الإنجليزية حتى مستوى الترجمة التتبعية والتأهيل لمنح شهادة التوفيل؛
- دورات مهنية في مجالات الإدارة المالية والمحاسبة والبنوك والضرائب والتأمينات الاجتماعية وإدارة الزكاة وأعمال البورصة وإدارة الجمعيات الخيرية؛
- دورات لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها والخط العربي؛
- حلقات دراسية لكل من: رجال الوعظ والدعوة الإسلامية من مصر والعالم الإسلامي حول القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي؛
- حلقات دراسية متنوعة للمهتمين والمتخصصين في تخصصات مختلفة مثل: حلقات فقه المهن والصحافة الاقتصادية والاقتصاد للفقهاء والفقهاء للاقتصاديين؛
- دورات تدريبية للدعوة الإسلامية باللغة الإنجليزية؛

4.4 إنشاء قاعدة معلومات تتمثل في التالي:

- مركز السنة النبوية الشريفة: لإدخال كتب السنة على الحاسب الآلي وتم حتى الآن إدخال 21 كتاباً من كتب السنة بعد الإعداد العلي لها؛

- المكتبة الميكروفيلمية: وتحتوي على رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحها جامعة الأزهر منذ إنشائها مسجلة على أفلام ميكروفيلم وتوجد أجهزة لقراءة الأفلام وإمكانية التصوير منها على أوراق أو نقلها على أسطوانات كمبيوتر ومتاح للجميع الاطلاع عليها؛

- عدد (5) مكتبات متخصصة هي: مكتبة الحديث وبها عدد 2697 كتاب، مكتبة العلوم الإسلامية وتشمل (تفسير وعلوم القرآن، فقه، عقيدة، وعظ وإرشاد، ثقافة إسلامية) وبها عدد 3604 كتاب، مكتبة الاقتصاد الإسلامي وبها عدد 2210 كتاب، مكتبة اللغة العربية والتاريخ وبها عدد 1659 كتاب، مكتبة اللغات الأجنبية وبها عدد 811 كتاب. ويتردد على مكتبات المركز للاطلاع عدد كبير من الباحثين من جامعة الأزهر والجامعات المصرية والعربية والإسلامية. ويتم تزويد هذه المكتبات بالجديد من الكتب سنويا. كما يوجد مكتبة خاصة تقبل الإهداءات العلمية من العلماء والباحثين؛

- إعداد وإصدار أعمال علمية إنشائية متوفرة في صورة مجلدات من عدة أجزاء أو على أسطوانات كمبيوتر؛

5.4 النشر العلمي

بجانب طباعة اللقاءات العلمية والأعمال الإنشائية فإن المركز يصدر مجلة علمية محكمة دورية كل أربعة أشهر صدر منها حتى الآن 43 عددًا، وسلسلة دراسات وبحوث دورية (مذكورة تفصيلا فيما بعد) وكل ذلك متاح للاطلاع عليه والبيع بأسعار التكلفة.

II. نتائج وتوصيات الدراسة:

1. نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

- لمراكز بحث التمويل الإسلامي أهمية بالغة في نشر وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، إلا أن نشاطها يبقى محدودا في ظل إمكانياتها المادية والبشرية غير أنها تساهم في تعزيز التأصيل النظري والتطبيق العملي السليم لمختلف الآليات التمويلية الإسلامية.

- تعمل مراكز بحث التمويل الإسلامي على نشر وتعميق الصناعة المالية الإسلامية من خلال التركيز على تعليم وتدريب العنصر البشري بصفته الركيزة الأساسية التي يعزى إليها تطور العمل المالي الإسلامي.

- إن تزامن إنتشار أصول التمويل الإسلامي في 131 دولة عالميا مع نهاية سنة 2019، وتزايد هذا الإنتشار في الدول الغربية خاصة الأوروبية والأمريكية، كان ملازما لظهور مراكز بحث في المالية الإسلامية في هذه الدول ذات جودة عالية خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- يرتبط تواجد مراكز بحث كفاءة في إقتصاد ما بدرجة كبيرة على قدرة هذا الإقتصاد على حيابة أصول تمويلية إسلامية سليمة وإمكانية توسيع حصة هذا الإقتصاد من هذه الأصول، تماشيا مع الخطط التنموية المسطرة ونجاعة وفعالية مراكز بحث التمويل الإسلامي.

- إن الملاحظ من خلال التوزيع الجغرافي لمراكز بحث التمويل الإسلامي انها تتمركز على مستوى الدول الإسلامية الآسيوية ودول الخليج، بالمقابل يضعف نشاط هذه المراكز في دول شمال إفريقيا وهي الدول الأقل حظا من خلال حيابة الأصول التمويلية الإسلامية، وتزايد النشاط المالي الإسلامي.

2. توصيات الدراسة:

- من خلال ما سبق ولتطوير عمل مراكز بحث التمويل الإسلامي في سبيل نشر وتعميق الصناعة المالية الإسلامية، يمكن ذكر بعض التوصيات كما يلي:
- ضرورة الإهتمام بتطوير مراكز البحث العلمي على مستوى الدول الإسلامية وتكثيف الإهتمام الحكومي بها في شكله المادي كزيادة حجم التمويل الممنوح لهذه المراكز أو في شكل تسهيلات تضيي فعالية لأدائها وتبرز دورها الريادي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.
 - ضرورة الإلتزام بالمعايير والقوانين والتوصيات التي تقرها مراكز بحث التمويل الإسلامي في مجال تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق الشرعي وغيرها من القواعد الحاكمة للعمل المالي الإسلامي.
 - ضرورة توسيع نشاطات مراكز بحث التمويل الإسلامي خاصة في الدول الإسلامية، من خلال الوقوف الجاد على مختلف المشكلات التنموية في هذه الدول وبناء برامج تسعى إلى مجابهة هذه المشكلات، مع إمكانية تمويل بعض المشروعات الإنتاجية في سبيل تحقيق إستقلالية مالية في الأجل المتوسطة والطويلة لهذه المراكز تسهم في تطوير نشاطها وإبراز دورها التنموي.
 - بإمكان مراكز بحث التمويل الإسلامي أن تكون مرجعا أساسيا لمختلف المؤسسات المالية الإسلامية إذ تقدم دراسات واضحة ومعقدة حول الإحتياجات الفعلية للدول والمجتمعات الإسلامية، مما يسهل على المؤسسة المالية الإسلامية إختيار المشروعات التنموية الأكثر نفعاً لهذه الدول، فضلا عن كونها مرجعية كميّات رقابة شرعية مثلاً.
 - ضرورة إهتمام مراكز البحث العلمي بتصميم وتطوير منتجات تمويلية إسلامية تناسب الإحتياجات التمويلية للدول الإسلامية وتسعى إلى تطوير إقتصادياتها.

الاحالات والمراجع:

- 1- الموقع الرسمي لمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي على الموقع الإلكتروني: <http://www.skcie.com> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/10.
- 2- التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2017 الصادر عن Thomson Reuters، على الرابط الإلكتروني: https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/05.
- 3- الموقع الرسمي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الموقع الإلكتروني: <http://www.cibafi.org/>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/22.
- 4- الموقع الرسمي للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على الموقع الإلكتروني: <http://www.irti.org>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/04/05.
- 5- الموقع الرسمي لمعهد الإقتصاد الإسلامي على الموقع الإلكتروني: <https://iei.kau.edu.sa>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/22.
- 6- جهاد الغرام، واقع البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية بالوطن العربي، معوقاتها وإمكانات حلها، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث حول "العولمة ومناهج البحث العلمي، بيروت، 25-27 أبريل 2014.

⁷- منى توكيل السيد، جودة وحدة البحث العلمي (أداء-ارتقاء)، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات يوم البحث العلمي حول "البحث

العلمي والابتكار"، كلية التربية بالزلفي، المملكة العربية السعودية، 2013.

⁸- عمار زيتوني وآخرون، آليات النهوض بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي في دول المغرب العربي (تونس،

الجزائر، المغرب)، العدد التاسع والعشرون، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، جانفي 2017.

⁹- سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مجلة دفاتر السياسة

والقانون، العدد جانفي 2012، الجزائر، على الرابط الإلكتروني: [https://revues.univ-](https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0601.pdf)

[ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0601.pdf](https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN06/D0601.pdf)

¹⁰- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث

والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، 2004.